المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

سؤال العدالة وسوسيولوجيا إخفاق مبدأ احترام الحق الإنساني
-أماريتا صن-

إعداد:العاقب سفيان طالب دكتوراه قسم الفلسفة جامعة وهران 2
إشراف الأستاذ الدكتور برياح مختار قسم الفلسفة جامعة وهران 2

تاريخ الإرسال: 2019/11/20	تاريخ القبول: 2019/12/05	تاريخ النشر: 2020/02/11

ملخص:

إن تباين نظريات العدالة وعدم قبولها من جميع البشر يجعل من الفيلسوف المفكر الاقتصادي أمارتياصن يستبعد كل النظريات التي تريد تحديد القواعد والمبادئ لمؤسسات عادلة في عالم تطغى عليه المثالية وبالتالي يستحيل تطبيقها أي العدالة واقعيا في حياة البشر ،حيث نجده يؤكد على قبوله إرث أفكار عصر التنوير التي تقوم على المقارنة بين مختلف الأوضاع الإجتماعية بغية محاربة الظلم.

الكلمات المفتاحية: العدالة، الحق الإنساني ، المثالية،القيم الإنسانية،عدالة الإنصاف.

Résumé:

La divergence des théories de la justice et le caractère inacceptable de tous les êtres humains font que le philosophe et penseur économique Amartyson exclut toutes les théories qui veulent définir les règles et les principes des institutions équitables dans un monde dominé par l'idéalisme, rendant impossible l'application de la justice dans la vie réelle, ce qui confirme l'acceptation de la légitimité des idées Il est basé sur la comparaison de différentes conditions sociales afin de lutter contre l'injustice.

Mots-clés: justice, droit humain, idéalisme, valeurs humaines, justice équitable.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

1. مقدمة :

سنحاول من خلال هذه الأشكلة البحث عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة ،المعلنة والخفية ،الواقعة والتاريخية التي حالت دون تحقيق عدالة إنسانية واحترام مبدأ الحق الإنساني .من خلال الكشف عن السبب الحقيقي وراء الأزمة التي جردت العلاقات الإنسانية من كل وعي أخلاقي .أزمة كانت تداعياتها أن غيرت من مضمون المفاهيم و جردتها من معانيها الحقة .فإذا طارحنا التساؤل الذي من خلاله يمكن التمييز والحكم على قانون بأنه عادل أو ظالم ،أو نحكم على سلوك بأنه خير أو شر الواجب أن نعتقد بالأهمية الأساسية للحق الإنساني ،لكن عندما نجبر الآخر على تبني ما أعتقدناه ونقتنع به ،ذلك يثير الشك في شرعية هذا الاعتقاد .والحال ألسنا بحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم العدالة ،باعتبارها قيمة كونية تكفل الحق الإنساني الذي يعبر عن أنسنة الإنسان وكرامته؟

1-مفهوم العدالة.

الحديث عن العدالة ،هو حديث عن نظام مشترك بين قوى الانسان التي تحرك أفعاله ةسلوكاته داخل أطر اجتماعية معينة يحي في كنفها وأخرى قانونية تضمن له حقوقه الفردية وتحميها فهي" تشكل الإرادة الراسخة لاحترام كل الحقوق وأداء كل الواجبات"[1]

هنا تأتي العدالة بإعتبارها القيمة الأساسية التي تأتي على رأس كل القيم الإنسانية مؤسسة لما يجب أن يكون عليه سلوك الفرد وفعله الإنساني ، من خلال مطابقته للقانون الذي يفرض الحدود اللازمة والقواعد الاساسية لضبط العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع أي الاحترام الذي يفضي الشعور بعدم الحاق الضرر بالآخر [2] ومعامتله على أنه غاية وليس وسيلة . هنا قد يتأتى لدينا حجم السؤولية الملقاة علينا من خلال تعاملنا مع الآخر .الذي يشكل الوجه الحقيق لنا ،والموضوع الذي تتجسد من خلاله تصرفاتنا كما يرى لفيناس –E.levinas-

يجب أن ننتقل بتلك الخصوصية الى الكونية ,ان نضع العدالة للحق ،وذلك بضمان المساواة في الحق والتأسيس للعلاقة المتبادلة في الواجب [3] هنا من الواجب أن يكون فعل الفرد وسلوكه عادلا وأي إخلال بالعلاقة التي تربطه بالآخرتعتبر ظلما ولا عدل والذي يعد حق الانسان بصورة عامة ."فإذا كان العدل بمعناه العام يقتضي المساواة بين الناس في الحق والواجب ،فإن معنى العدل هنا يجب أن ينصرف

1-عبد الرحمان بدوي ،الأخلاق النظرية ،وكالة المطبوعات ،الكويت ط2،1976،ص 165

2-Didier Julia,Dictionnaire De la Philosophie ,Larousse ,V.U.E.F,paris,2001,p.142

3-Olivier Dekens ,Le devoir de justice ,Armand, Colin,Paris,2004,P.10

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

بالدرجة الأولى إلى مساواة الإنسان غيره بنفسه"[1] أي لا تفعل بالغير ما لا تريده أن يحدث لك .فمن الواجب أن تكون أفعالنا تتماشى والنظام العادل الذي يضمن للآخر الحق .

العدالة في معناها الموضوعي الذي يعبر عن حالة ماهو عادل من خلال مطابقته لنظام معين ،وبمعناها الذاتي الذي يتمثل في الهيئة الراسخة أو الفضيلة التي تدفعنا الى تحقيق مثل هذا النظام بالتلي الانسان العادل يستطيع تحقيق العدالة ومنه نرى أن الإنسان الفاقد للعدالة مع نفسه لا يمكنه أن يكون عادلا مع الآخر.

2-سؤال العدالة بين الطرح الجون راولزي والطرح الأمارتي.

نستطيع القول أن سؤال العدالة كان دائما يقع ضمن الفلاسفة والمفكرين عبر العصور ،نظرا للأهمية التي تحظى بها العدالة في حياة الفرد والمجتمع ،هكذا سنجد في متون الفكر الغربي المعاصر ، ما يدل على هذه الاهمية التي دفعت بالمفكرين إلى البحث عن المعيار الذي يمنح الرؤية المناسبة لمرض العدالة حين يلتبس الأمر فيها إلى ضرورة القضاء على الظلم عن طريق إرساء قوعد الديمقراطية وتحقيق المساواة أم تحقيق الحرية ومحاربة الفقر بتسطير خطط تنموية سياسية –اقتصادية .

هنا يمكننا الإشارة التي تلك النقلة حدثت لتحقيق العدالة من مجالها السياسي إلى مجالها الاجتماعي الاقتصادي ولم تعد حكرا على البحث في السياسة وعن اصل تحقيق العدالة ،إلى البحث في التنمية والإقتصاد وما الذي يجب أن يعالجه وفق طروحات اقتصادية وسياسية ،تهتم بالتنمية للدول والشعوب الفقيرة التي تعاني الظلم والجور ومجتمع يحتكم في أساسه الى النظام بانتقال الفكر من مجاله العسكر السياسي إلى المجال التنموي الإقتصادي ،أضحى يمثل العدالة والحق .السؤال المطروح هنا كيف تعامل كل من جون راولز وأمارتيا صن مع هذه المفاهيم ؟وبالأخص ونحن إزاء علمين من اعلام الفكر الغربي المعاصر لا يمكن تلافيهما عند الحديث عن العدالة.

أ-راولز وعدالة الإنصاف.

في منتصف القرن 20 م كان إهتمام المفكر الأمريكي جون راولز بدراسة القضايا الجوهرية والتي قادته في نهاية الأمر إلى تشكيل نظرية جديدة في العدالة الإجتماعية والتي إنتهت بإصداره مؤلفه "نظرية في العدالة " سنة 1971 وقد أحدث هذا المؤلف بعد صدوره تأثيرا جوهريا مباشرا مع الفلسفة السياسية ،إذ أثارت جملة من التساؤلات أكثر مما أثارته نظرية أخرى في العدالة الاجتماعية خلال القرن 20م.

[1]-محمد عابد الجابري قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ،ط2ن2003،ص.31

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

وتعد نظرية العدالة عند جون راولز أحد النصوص المعاصرة والأكثر شهرة في حقل الفلسفة الأخلاقية النظرية السياسية لا في العالم الأنجلو-ساكسوني فحسب بل العالم الأوربي [1] ولقد أطلق على نظريته اسم العدالة بوصفها إنصاف على الرغم من أنه على درجة كبيرة من الوعي للكم الهائل من الأفكار التي تتناولت مسألة العدالة الإجتماعية وتركز على مفاهيم الحق والحاجة.

كانت أول خطوة لنظرية العدالة هو دخول في حراك ذو طابع تنافسي نقدي مع الفلسفة النفعية التي كانت مهيمنة على الفكر الأمريكي أو النقاشات التي كانت تدور حول المؤسسات السياسية والإجتماعية وإبراز الثغرات لها لأن الفلسفة النفعية كانت لا تبالي بسعادة الفرد الخاص بقدر ما تعتني بتلبية حاجيات الجماعة .ذلك أن الرفاه الجمعي هو الذي يثير إهتمامها وليس صفة التلبية.

كان جون راولز طوال حياته وتجربته على دراية واعية بالألم العميق الذي مارسه الأمريكيون من أصل أوربي ضد الأفارقة وأحفادهم عبر أجيال متعاقبة .ففي كل مرة كان يزور فيها واشنطن يتعمد زيارة النصب التذكاري لإبراهام نيكولن إعترافا منه بفساد هذه الممارسة وضرورة إلغائها[2] لأن فكرة العدالة التي لا تتوفر بما يكفي من الضمان للحرية لا بد أن يكون مصيرها التصدع والزوال لذلك فإن نقده لنظرية المنفعة ترتكز على تعزيز رفاه البشر أكثر منها على العدالة لأن الإدعاءات التي تطرحها بشأن العدالة تستمد أصولها من تراكم المنفعة المتوحشة والعدالة تصبح مجرد ثانوي فيها وليس إلا وفي مقابل ذلك نجده يصرح قائلا :"إن العدالة ينبغي أن تتحلى بها المؤسسات الاجتماعية والسياسية ويتعين إصلاح القوانين والمؤسسات بغض النظر عن مدى جدواها وحسن تنظيمها و يتحتم إلغاؤها إن لم تكن عادلة"[3]

في ظل هذه التراكمات وتفضيل الفلسفة النفعية لمفهوم الرفاه الجمعي وإبتعادها عن الإهتمام بالفرد إقترح جون راولز مذهبا جديدا في صورة معاكسة لمبادئ النفعية يرتكز على فكرة التعاون الإجتماعي وهو في الواقع مذهب تعاقدي يستمد أصوله من توماس هوبز وروسو وكانط ويشير الى مواضعة بها يكون الناس قد إنتظموا في مجتمع سياسي [4].

---

[1]- John Rawls, théorie de la justice, traduite par Catherine Audard, édition du seuil, 1993, p37.

7- -بول ريكو، "**العادل**"، الجزء الأول، ترجمة جماعة من المترجمين، المجمع التونسي للعلوم والآداب والعلوم،) د.ط(، تونس، ص .ص120. 121.

[3]- Cyrille Rouge- Pullon, John Rawls: vie oeuvres, concepts, édition Ellipses, Paris 2003, p37.

[4] -John Rawls, op. cit, p41.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

لقد كان جون راولز يبحث ضمن تقاليد نظرية العقد الاجتماعي والتمهيد الأخلاقي الكانطي عن تعيين قواعد ومبادئ عادلة تسير المؤسسات والعلاقات الاجتماعية وتقضي على النتائج السلبية للفلسفة النفعية[1].

ب- أمارتيا صن وعدالة التنمية البشرية.

قد يبدوا البحث في نظرية أمرتيا صن* في نظرية العدالة في الظاهر سهلا لانه نشر كتابه "فكرة العدالة "عام 2009 وأشار فيه أنه تأخر في كتابه سنوات حتى تكتمل الفكرة [2] إلا أنه وعلى الرغم من أن كتبه باسلوب لغة إقتصادي المعروف .فإنه لم يرد فيه كل الأبعاد المتعلقة بما يعتبر نظرية العدالة نبل أنه ذكر فيه بخر ما توصل اليه في العدالة بعد كتابة قرابة 205 كتابا وبحثا والقارئ لكتابه فكرة العدالة لا يستشف الاسلوب التقليدي المتبع في الكتابة عن نظريات العدالة أو البحوث الأخرى المتعلقة بها .

كي نتمكن من فهم فكرة العدالة عند أمرتيا صنعلينا الرجوع الى ما كتبه في عام 1967 في البحث عن اراءؤ الفيلسوف الوضعي روبرت هير [3] حول صيغة القيم والقواعد الأخلاقية ،حيث أن هير كان من بين الفلاسفة الوضعيين الذين كانوا يعتقدون باختلاف طبيعة القيم والقواعد الأخلاقية عن الحقائق الحقيقية من العلوم التجربية والوضعية ومنها علم الاقتصاد الوضعي ومن ثم يصب الجمع بينهما وعدم إمكان الوصول إلى أحدهما بواسطة الآخر [4]

فعليه يصعب البحث عن الأخلاق بواسطة علماء الإقتصاد وبالعكس لأن الإقتصاد والعلوم الوضعية تبحث عن ما هو كائن وموجود في الواقع ،بينما الأخلاق والعلوم الأخرى الإعتبارية كالسياسة تبحث عن ما ينبغي أن يكون[5].

الموضوع الأساسي لنظرية العدالة لأمارتيا صن العدالة الإجتماعية ولكن عدالة لا تنحصر على المؤسسات السياسية العامة للدولة بحيث يمكن أن تكون أساسا للنظام السياسي والقانون الداخلي العام للمجتمع

---

[1] -بول ريكور،" العادل"، مرجع سابق ص ص125 .

[2] -صن أمارتيا ،التنمية حرية ، ترجمة شوقي جلال ،سلسلة عالم المعرفة ، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب –الكويتا ن2004،ص71-27

*أمارتيا صن:عالم إقتصاد وفيلسوف هندي ولد في 03نوفمبر 1933،يعمل بالتدريس بالمملكة المتحدة .له إسهامات عديدة حول إقتصاد الرفاه ،نظرية الخيار الاجتماعي ،العدالة الاجتماعية ونظريات اقتصادية حول المجاعة .حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عن اقتصاد الرفاه.

[3] -المصدر السابق 239

[4] -صن امارتيا ،في الاخلاق والإقتصاد ،ترجمة نادر إدريس ،دار الكتاب الحديث ،عمان ،2009،ص.24-27

[5] -المصدر نفسه ،ص25

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

كما كان يريد جون راولز ،بل يرى أمارتيا صن بأن التركيز على المؤسسات لا تحصل منه أي نتائج غير نفي العدالة وتعميق الظلم وتوسيع المستفيدين القليلين والأكثرية الفقيرة المحرومة سواء داخل المجتمعات المتنوعة المعاصرة أو على المستوى العالمي والمجتمع الدولي ،هذا وإن كنا غير متفقين على معنى واحد لمفهوم العدالة فإننا متفقون حول المجالات والمواقع التي يوجد فيها الظلم وأصبحت مشاكل للإنسانية يجب عليها الوقوف لمحاربتها كمشكلة الفقر والمرض والجهل وخاصة في البلدان النامية والبلاد في المرحلة الإنتقالية إلا أن هذا ليس معناه أن يستهان بدور المؤسسات العامة في هذا المجال وخاصة دور المؤسسات التشريعية ومنها التشريعات المالية العامة ، حيث لا يمكن لأي أحد أن ينكر دور دعامة المال فعملية التنمية وتثبيت العدالة في المجتمع ،فإن كان معرفة حقيقة الأشياء المحسوسة والمفاهيم المعنوية إستعداد أصيل في الإنسان ،فمعرفة مفهوم غير معلوم من مقتضيات القوة العلمية عند الإنسان فكيف الحال إذا كان هذا المفهوم من المفاهيم المهمة التي يحتاج إليها الإنسان لتدبير حياته مع الآخرين في المجتمع. كما أن المراحل التي تمر بها المجتمعات المتحولة يكون التركيز فيها على مفهوم العدالة أكثر أهمية ،ولهذا ظهر مفهوم العدالة الإنتقالية في الدراسات السياسية والقانونية وأخذ مكانة خاصة حتى يكون تحقيق عملية الإنتقال بنجاح ،إلا أن إمكانبية هذا التحول تطرح أسئلة متنوعة منها القضايا التي يجب مراعاتها والآليات التي يجب أن تتبع حتى تتحقق عملية العدالة بنجاح خلال هذه المرحلة في المجتمعات .

من ثم تظهر أهمية نظريات العدالة التي تبين مكونات وضروريات المرحلة الجديدة وتقدم النماذج وتكوين الآليات لتحقيق عمليات الإنتقال والتغير المنشود. من هنا حاولنا أن نبين ما يمكن أن تقدمه لنا نظرية أمارتيا صن في العدالة التي تحتاجها كثير من المجتمعات التي يعاني أكثر مواطنيها من عدم توفر الحاجات الأساسية للإنسان بل يعيش منهم تحت خط الفقر وحالات المعانات والإحساس بالظلم الذي يمارس عليهم من قبل نظام سابق في عملية تثبيت العدالة

الخاتمة.

من خلال ما تقدم توصلت هذه القراءة إلى مجموعة من الإستنتاجات يمكن حصرها فيما يلي:

1-إعتبار نظرية أمارتيا صن في العدالة آخر ما توصل إليه العقل البشري في سبيل كشف المفهوم الحقيقي للعدالة وإعتبرت أهم النظريات التي أعتمد عليها في حل الكثير من الإشكالات الإنسانية ومنها العدالة التطبيقية .

2-تميز نظرية العدالة من حيث الخاصية بالقابلية في التطبيق عمليا ،حيث لا تعطي نموذجا أحاديا ،بل تتميز بالتنوع وقابلية التحقق والتطبيق في أي مجتمع من المجتمعات حتى لو يختلف عن بعضه البعض .

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

3-حاول أمارتيا صن تقديم نموذج مكون من كل الجانبين نظري -تطبيقي للنظرية ليطبق على العدالة الانتقالية .

4-في نظرية العدالة عند أمارتيا صن نجد أن تلك النظرية لا تعتمد على المسائل المادية فحسب، بل يهمها الحرية وإتاحة الفرص وفتح الإختيارات أمام الإنسان .